DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2020.23.2.12
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 23، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 205-225، 2020

العولمة والعنف

دراسة سوسيو انثروبولوجية في ظل العولمة

مُحَمَّد سعيد حسين البرواريو طاهر حسو الزيباري
قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان–العراق
قسم علم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة جامعة صلاح الدين، اقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 2 أيلول، 2020، تاريخ القبول بالنشر: 22 تشرين الثاني، 2020)

الخلاصة

يتلخص هذه الدراسة حول العلاقة بين العولمة والعنف من منظور مفكري علم الإجتماع والأنثروبولوجيا. حيث أن ظاهرة العولمة تعتبر ظاهرة سوسيولوجية عالمية ومحلية، ولم تتأخر أثارها الايجابية منها والسلبية في البروز سريعاً والتي تطرح تحديات جديدة تقف أمام المجتمع الإنساني.

ولقد ركزت هذه الدراسة على الكشف عن ماهية العولمة وعلاقتها بالأشكال الجديدة (المستحدثة) للعنف وإعادة تصديرها لدول العالم عموماً ودول الجنوب (النامية) على وجه التحديد بصورة مطابقة لنشاطاتها وأهدافها و قيمها وطابعها الممارس مما أدى إلى ظهور ملامح وضع دولي معقد ومتأزم تسوده الصراعات والنزاعات على جميع الأصعدة.

ولقد كانت ظاهرة العنف من ابرز المشكلات الاجتماعية التي تساهم العولمة في إنتاجها في صور وأشكال جديدة، مثل العنف الإقتصادي، العنف السياسي، العنف الثقافي. وإزاء هذه التحولات العالمية الكبرى التي ترتبت على ظاهرة العولمة حاول بعض علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين دراسة العنف من هذا المنظور.

خلاصة عامة:

العولمة تساهم بشكل كبير في ظهور وترسيخ أشكال جديدة للعنف في المجتمعات المعاصرة "فالعنف هو الوجه الآخر للعولمة".

المقدمة

قد يتساءل أحد الباحثين، ما المقصود بالعنوان الفرعي **(دراسة سوسيو انثروبولوجية)**. يقصد بهذا النوع من الدراسات في الدراسات الإجتماعية بكونه أسلوباً توليفياً بين الأسلوب الإجتماعي والأنثربولوجي في دراسة المجتمعات البشرية.

تعد العولمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، من أكثر الظواهر التي استحوذت على اهتمام الباحثين في علم الإجتماع والفكر الإجتماعي والمشتغلين بالسياسة والقانون والإعلام ... إلى غير ذلك من التخصصات في السنوات الأخيرة فاستغرقتهم في مناقشتها وتحليل مفهومها وحصر أبعادها والكشف عن دلالاتها ومضمونها والتعرف على ما يمكن أن تفرزه من نتائج إيجابية أو سلبية، ذلك أّنه على الرغم من جوانبها المتعددة فقد كانت تأثيراتها في ميادين الإقتصاد والسياسة والثقافة هي الأكثر بروزاً.

إن الدراسات السوسيولوجية تتطلب أن يتسم تحليل معطيات الواقع وإتجاهات الأحداث من جهة، وآليات المعالجة المنهجية من جهة أخرى بطابع الدقة والموضوعية، حيث يقول(ريمون أرون)[1] أن علم الإجتماع هو وسيط بين النظرية والحدث، وهذه الوساطة تقتضي بالطبع اللجوء إلى إستخدام أدوات إدراكية بحثية تتناسب مع موضوع الدراسة.

وفي هذا السياق، تعتبر كل من ظاهرة العولمة وظاهرة العنف، ظواهر لا يمكن إختزالها إلى مجرد الرقم الذي يعبر عن الأحداث، بل هي ظواهر ذات طابع شمولي عميق ومتجذر في السلوك الإنساني ولذلك إرتأينا إستجلاء ظاهرة العولمة

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

وآلياتها وعلاقتها بظهور أشكال جديدة أو مستحدثة للعنف، في إطار أسلوب علمي منهجي دقيق.

كما أن العنف يعتبر ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. وفي هذا الإطار، فإن العنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ما ضد جماعات أخرى في المجتمع، وقد تمارسه الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

ونظراً إلى كون العنف ظاهرة مركبة، متعددة المتغيرات، فقد ظهر العديد من الأفكار والنظريات والدراسات الكيفية والكمية التي تغطي مختلف جوانب الظاهرة. وجاءت هذه المساهمات من قبل أساتذة وباحثين ينتمون إلى عدة حقول معرفية مثل علوم النفس والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون... الخ.

فالعنف ليس وليد العصر ولكنه يعتبر اليوم قضية العصر، فقد تعددت ضروبه وأنواعه، حتى تفنن رجال السياسة والاجتماع والمجتمع فأطلقوا عليه أسماءاً ونعوتاً مختلفة كالعنف المشروع واللامشروع، والعنف الثوري والعنف الموجه والعنف العشوائي وأخيراً **العنف المعولم** الذي سنركز عليه في دراستنا. ومهما تعددت أنواع العنف فان معناه العام لا يتعدى كونه الخرق المتعمد للمبادئ والنظم الإنسانية وتجنب الرفق فيها، واستخدام الشدة والقوة في معالجة المشكلات الاجتماعية.

وتبقى بذلك ظاهرة العنف هي المشكلة الاجتماعية المزمنة المتجددة، والمعقدة المتطورة بتعقيد بنى المجتمعات البشرية وتطورها, وهي الظاهرة الاجتماعية الأكثر استمراراً وإصراراً، والأشد إلحاحاً وخطورة، والأجدر بالبحث والدراسة، ذلك أن شواهد عديدة لا توحي باحتمال زوال عنف الإنسان مع أخيه الإنسان بأي شكل من الأشكال خصوصاً في ظل التطورات والتغيرات العالمية المتسارعة في مسار ظاهرة العولمة.

وسنحاول في هذه الدراسة تناول علاقة العولمة بالعنف كموضوع سوسيو انثروبولوجي في المحاور التالية:

أولاً: إشكالية الدراسة:

بدأ العالم منذ نهاية القرن العشرين يتفاعل مع العولمة بمنطقين: إما كظاهرة جديدة لم يألفها في السابق أو أنها كانت موجودة وغلفت بأطر جديدة، وتحت تسمية حديثة، وبأطر هذه الظاهرة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الأفراد والمعلومات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول، وعن أرض بلا حدود، وسوق بلا حدود، وثقافة بلا حدود، أي لا وطن ولا دولة ولا أمة.

ومصطلح العولمة من المصطلحات التي يدور حولها الكثير من الجدل والنقاش لأنها مفهوم مراوغ، ومتعدد الدلالات، ومختلف المعاني، وعمومية إستخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري الشائع(الخضيري،2001: 29).

ليست العولمة مجرد تطور طبيعي للآليات الرأسمالية، وإنما هي أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، حيث يتحكم الغرب بشكل مركزي بالسوق، ويعيد صياغة قيم العالم، ويؤكد على وجود ثقافة عالمية، هي، في الحقيقة، ثقافة محددة، يتم ترويجها ضد كل الثقافات المختلفة و"المتخلفة" في هذا العالم، وتذويب كل الهويات وصهرها داخل هذه الهوية المعولمة.

إن أول من نبه إلى أهمية ظاهرة العولمة وجذريتها وجدتها هم الإقتصاديون. لقد عاينوا هم قبل غيرهم تجسيد هيمنة الجو المالي على جميع مظاهر النشاط الإقتصادي. ستكون حركية رؤوس الأموال الخارقة للعادة بصفة ما المحرك الأول للعولمة(أبيليس، 2017: 7).

لذلك فالعولمة هي في الأساس مفهوم إقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو إجتماعياً، ويرجع الإرتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الإقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً في بداية مرحلة بروز وتطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة، فكل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن العولمة الإقتصادية هي الأكثر

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

إكتمالاً، وهي الأكثر تحققاً على أرض الواقع من العولمة السياسية أو الثقافية أو الإجتماعية، ويبدو العالم اليوم معولماً إقتصادياً أكثر مما هو في مجال آخر.

ومن هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الإقتصادية، ومن هنا أيضا هيمن الفهم الإقتصادي على ظاهرة العولمة التي هي حتماً ليست بالظاهرة الإقتصادية فقط، وليست مقتصرة على الإقتصاد، فالعولمة هي مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية، تحديثية ... إنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة والإتصال(يسين،1998: 6):

كما يلخص (جولين)، خمس قضايا حمى بشأنها وطيس الجدل بين علماء الاجتماع حول العولمة وهي (Guillen, 2001: 240-254):

1- هل تحدث العولمة بالفعل؟

2- هل تؤدي العولمة إلى تقارب المجتمعات؟

3- هل تقوض العولمة من سلطة الدولة القومية؟

4- هل تختلف الكونية Globality عن الحداثة؟

5- هل هناك ثقافة كونية في طور التشكيل؟

وينقسم هؤلاء العلماء إلى فريقين للإجابة عن هذه الأسئلة، حيث يجيب الفريق الأول بـ(نعم)، ويجيب الفريق الثاني بـ(لا)، ولا يعني ذلك أن من يجيب على أحد هذه الأسئلة بـ(نعم)، نتوقع منه أن يجيب بـ(نعم) على بقية الأسئلة الأربعة.

وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في مقاربة ظاهرة العنف التي بدأت تنخر جسم المجتمع الدولي والمجتمعات النامية بوجه خاص أوتهدد كيانه في ظل الإنتشار المتزايد لقيم العولمة، ومقاربة ظاهرة العولمة من منظور سوسيو-انثروبولوجي. وفق منهجية علمية موضوعية تحلل إشكالية هذه الدراسة التي تهدف في النهاية إلى كشف الوجه الآخر للعولمة كظاهرة متعددة ومتعدية الأبعاد ومدى قدرتها على إعادة إنتاج المشكلة العالمية الإجتماعية القديمة بصور متجددة (ظاهرة العنف)، حيث تستطيع العولمة خلق هذه المشكلات الإجتماعية المعولمة بنفس الآليات والعمليات والعلاقات التي تنتج فيها إقتصاداً وسياسة، إعلاماً وثقافة، علماً وتقنية.

كما سنحاول إبراز كيف تساهم هذه الظاهرة (العولمة) في إنتاج منظومة جديدة وإعادة هيكلة القيم السائدة في المجتمعات وتطويرها وتوجيهها على نحو ينسجم مع منظومة القيم والممارسات التي تسعى إلى إقرارها في عالم بلا حدود إقليمية ووفقاً لمنظور جديد للنظم الإقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية.

ومن هذا المنظور حاولت الدراسة بلورة هذه الإشكالية في صيغة السؤال المركزي على النحو الآتي: كيف تساهم ظاهرة العولمة في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة للعنف وترسيخها بقوة في المجتمعات المعاصرة من المنظور السوسيو أنثروبولوجي ؟

ثانياً: الطرح السوسيو الأنثروبولوجي للعولمة:

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنكليزي (Globalization)وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم بالكوكبة، وبعضهم بالشمولية، إلا إنه في الآونة الأخيرة إشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة، وأصبح هو أكثر الترجمات بين أهل السياسة والإجتماع والإعلام والإقتصاد....

يعد موضوع **العولمة**، مدار جدل جدي بين الأوساط الجامعية والإعلامية والاجتماعيين وعلماء النفس والفلاسفة والمفكرين وعلماء البيئة والطبيعة والتيارات السياسية والمجتمع المدني... الخ، ويلاحظ ذلك من خلال إعداد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والتحليلات التي لم تثمر عن شيء يذكر، لأن الإرادة الحقيقية غير متوفرة وان مروجي ظاهرة العولمة مصرون بالاستمرار بنهجهم، وأن هاجس الأكثرية في النخبة الوطنية المثقفة والواعية من الطرف الآخر ينتابها الشك والريبة بسبب الغموض الذي يلف هذا المصطلح الكوني (اللُغز).

لذلك تعتبر العولمة من أكثر المصطلحات إستخداماً وشيوعاً في عصرنا الحاضر، بل أكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم الواسع، ورغم كثرة ماكتب فيها، لم يتفق الباحثون والمفكرون على تعريف واحد لها، وتعددت مناهج الباحثين في

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

تعريف العولمة، فركز البعض على أحد أبعادها، في حين حاول البعض أن يعرفها بتعريفات تنسجم مع موقفه منها وتوجهاته من حيث الرفض أو القبول.

وتشير الدراسات إلى أن مصطلح العولمة أطلق لاول مرة في نهاية الستينيات من قبل عالم الاجتماع الكندي (مارشال ماكلوهان) [(2)] عندما صاغ مفهوم القرية الكونية، في كتابه (حرب وسلام في القرية الكونية) الذي أكد فيه على التطور التقني في وسائل الاتصال وأثره في تحويل العالم إلى قرية صغيرة. حيث أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال العولمة القدرة على القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي.

العولمة هي ظاهرة أفرزتها ثورة الاتصالات وتقانة المعلومات في ظل النظام العالمي الجديد، الذي أتاح للولايات المتحدة ودول الغرب السيطرة الكاملة والهيمنة على العالم، في كافة المجالات السياسية والقتصادية والتقنية والعسكرية، وقد اهتم المفكرون بهذه الظاهرة وما قد يترتب عليها من تداعيات ونتائج تؤثر على الناس في شتى مناحي الحياة، وبصفة خاصة، على هويتهم الثقافية، وثقافتهم القومية، وذاتيتهم الوطنية، ومعتقداتهم الدينية.

قلق هذا المفهوم وتداخله مع مفاهيم أخرى من قبيل العالمية، هو ما يجعل بعض الدراسات الحديثة ترفض حتى الاعتراف به، إذ تعتبره مجرد خرافة وموضة عصر(هيرست وطوميسون، 2001).

ان العولمة فكرة جديدة نسبياً في علم الاجتماع، رغم أنها في العلوم الأخرى مثل دراسات الأعمال والعلاقات الدولية، كانت عامة في بعض الأوقات، ذلك لأن السمة البارزة في القضايا المتعلقة بالعولمة، أنها لا يمكن حلها على مستوى الدولة – الأم ، بل تحتاج إلى تنظير بمفهوم العمليات العالمية (عابرة القارات) فيما يتخطى مستوى الدولة– الأم (جيمسون و ميوشي،2004: 315).

يعتقد عالمة الاجتماع الفرنسية (ليسلي سكلير) Leslie Sclair في تفسيره للعولمة، بأن العولمة تثير جدلاً عالمياً واسعاً، بما تؤديه أدواتها من ممارسات سياسية وثقافية عابرة للقارات أكثر جدلا من العولمة في حد ذاتها، ونظرية النظام الكوكبي المطروحة هنا ترى أن الأداة الرئيسية في المجال السياسي هي طبقة رأسمالية عابرة للحدود القومية دائبة على التطور، فمؤسسات النزعة الاستهلاكية على الصعيد الثقافي– الإيديولوجي، كما يجري التعبير عنها في وسائل الإعلام العابرة للحدود القومية، هي الحوامل أو الأدوات الرئيسية في الساحة الثقافية – الإيديولوجية.

إن الأطروحة التي تستند إليها هذه الأداة النظرية، والتي تعتمد عليها أية نظرية قابلة للحياة عن النظام الكوكبي هي الأطروحة التي تقول إن الرأسمالية تتغير نوعياً، وتتحول من نظام دولي إلى نظام كوكبي، ورغم أن هناك حركة دائبة على مقاومة العولمة، وعلى الرغم من وضوح عدم اختفاء الدولة القومية، إلا العولمة باتت تصور بوصفها أولى أربع ثورات تجارية (أعمالية إن صح التعبير) جارية بصورة متزامنة، حيث الثورات الثلاث الأخرى هي الحواسيب، والإدارة المرنة واقتصاد المعلومات، ومن ثم فإن هناك ما يكفي من التأييد العام للأطروحة التي تقول بأن النظام الرأسمالي عاكف على الدخول في شيء يشبه حقبة كوكبية(سكلير، 2004 : 127-129).

يذهب (**جولين**) إلى أن علم الاجتماع كان له فضل السبق على غيره من العلوم الاجتماعية في لفت الإنتباه إلى العولمة، ولا يزال علماء الاجتماع مستمرين في مناقشات مطولة بشأن العولمة بدرجة أكثر وضوحاً مما يحدث في غيره من العلوم الأخرى (الزيباري،2016: 449).

يرى (**رونالد روبرتسون**) [(3)]، العولمة بأنها تشير الى ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية اخرى (روبرتسون،1996:27)، **ولهذا التعريف شقان مهمان:**

الأول: تركيزه الشديد على فكرة انكماش(ضغط) العالم وتتضمن أموراً كثيرة، كتقارب المسافات والثقافات وترابط المجتمعات والدول. **الثاني:** الوعي بهذا الانكماش وهذا ما حدث فعلاً.

كما عرف (**روبرتسون**) العولمة بأنها" العملية المزدوجة التي تجعل من العام خاصاً، ومن الخاص عاماً"(برايك،2015:

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

183). هذا التوكيد على العلاقة التبادلية بين الكوني وبين المحلي فيما يتعلق بالثقافة والمجتمع بوجه عاماً، عبر عنه (**أنتوني جيدنز**) [4] "بطريقة مباشرة في **تلخيصه للعولمة**: بأنها "تكثيف للعلاقات الإجتماعية على المستوى العالمي، التي تربط المحليات النائية، بالطريقة التي تجعل الأحداث المحلية تتشكل وفقاً للأحداث التي تقع على مسافة أميال بعيدة، والعكس بالعكس"(Giddens, 1990: 64). مثل هذا التمييز بين الكوني وبين المحلي أصبح ذا تأثير عميق في التفسيرات السوسيولوجية للعولمة طوال الفترة التالية.

تعنى العولمة الاقتصادية أن الأسواق التجارية والمالية والعالمية أصبحت موحدة وخارجة عن نطاق كل دول العالم وتنتقل السلع والخدمات ورأس المال على النظام العالمي بلا حدود. ونعني انتقال الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية مما أدى إلى بروز منظمة التجارة العالمية والشركات ذات النشاط .(هذا الطرح لجيدنز لمفهوم العولمة وليس للعنف للعلم رجاءاً)

طرح عالم الاجتماع الأمريكي (ألبيرت بيرجسون) Albert Bergson، ضرورة تأسيس "علم المجتمع العالمي" الذي يتناول التطورات العالمية، لاعتباره العالم وحدة كلية، وليس مجموعة دول مستقلة، متفرقة. وليس فقط تلك التشكيلة التجارية والتبادلات الاقتصادية بين الدول. إن وجود الهيكل الاجتماعي العالمي جعل من الممكن أن تطبق التجارة والسياسة الدولية النموذج الموجود حاليا. إن وجود ذلك الهيكل الاجتماعي العالمي المتعدد الجنسيات داخل نموذج التطورات العالمية، جعل علم الاجتماع العالمي يشرح نظرية النظام العالمي بطريقة تختلف عن علم الاجتماع السابق(ووبن، 1996: 192، الهامش).

وينجم عن ذلك أن العولمة لا تُعرف فقط من المنطق الاقتصادي، ولكنها تشتمل أيضاً وبوضوح على بعد سياسي، يتناول الهيئة التي تضع القواعد التي تخضع لها عملية العولمة. فالبعد السياسي دائماً موجود فيها ويدعو إلى تقدير معياري للعلاقات الاقتصادية الدولية.

إذن، فالعولمة عملية تمثل رؤية لعالم لا تخلو دون شك من المحتوى الأيديولوجي. ونحن نستخدم مصطلح الأيديولوجي بالمعنى الذي يشير إلى محاولات التلاعب من قبل القادة بهدف الحصول على موافقة المحكومين على خطابهم. وتشكل القواعد الكونية، التي ترتكز على ما يتعلق بالأسواق العالمية والتنافس والنجاعة، جزءاً من هذا الخطاب، وإن كانت لا تعكس الممارسات الاقتصادية التي تحدث على المستوى الدولي إلا جزئياً(بيرجنماير،2007: 128).

ويعرف (**حجازي**)، العولمة بانها واقع يحتاج إلى إعادة تركيب أوضاع الدول، وتحويلها إلى نمط جديد من المجتمعات يختلف عن النمط التقليدي السابق. إنه مجتمع المعلومات الذي تخطى مرحلة الاستعمار التقليدي بأساليبه الاستغلالية المباشرة، حيث تحول إلى هيمنة من خلال آليات التفكيك وإعادة هيكله أجزاء العالم، ليفرض شكلا مستحدثاً من السيطرة والاستغلال (حجازي، 2005: 14).

فالعولمة تعني في مفهومها المثالي بناء عالم واحد، أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية، والسياسية والاقتصادية، وتقريب الثقافات، ونشر المعلومات، وعالمية الإنتاج المتبادل، وانتشار التقدم التكنولوجي، وعالمية الإعلام ... . بيد أن هذا المفهوم لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة **سياسياً واقتصادياً** وثقافياً، بحيث لا يستطيع طرف فرض التغير على الطرف الآخر، وبذلك يسير التغير في اتجاهين بدلا من اتجاه واحد، وهذا لا يحدث إلا بين الأقوياء.

بينما العولمة– كما هي مطبقة في عالم الواقع– هي عملية إلحاقية انتقائية، **تقسم العالم إلى عالمين**: عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلة، والمؤسسات العالمية، والشركات العملاقة، وعالم الدول النامية أو الضعيفة، والعالم الثاني عليه أن يقبل دور التابع للعالم الأول، وحتى طاقاته التكنولوجية القليلة التي طورت بشق الأنفس يتم استنزافها والاستيلاء عليها بواسطة دول العالم الأول.

هناك شبه إجماع معرفي على ان مفهوم "العولمة" حديث الظهور تاريخياً، ولكن في واقع صيرورة التاريخ الإنساني، مسار العولمة يرجع إلى العصر الحجري، الزراعي، وصولا إلى هذا

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

العصر (عصر الثورة الصناعية الثالثة). على اعتبار الظاهرة تطوراً طبيعياً للحضارة. وتختلف العولمة الجديدة عن القديمة بتقنياتها ووتائر حركيتها في مختلف الفضاءات المحلية والإقليمية والعالمية. وقد عرفت العولمة الحديثة أوج توسعها منذ منتصف الثمانينات والتسعينات بعد ظهور الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة المديونية، انهيار أسعار المواد الأولية...) وانهيار المنظومة الاشتراكية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات وبداية انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة(الزيباري،2016: 488).

إذن، **العولمة مفهوم سوسيولوجي**. له أهميته في العلم الناشئ (علم الاجتماع العالمي) أو علم العولمة بتعبير سمير أمين... فإذا تناولنا "العولمة الإعلامية" من زاوية تكنولوجيات الاتصال والإعلام والمعلومات الجديدة، فإننا نجدها تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانت تحكم الرؤية العلمية للظواهر السياسية الدولية مثل تغيير مفاهيم: الدول القومية، السيادة، الحدود، السلطة، الديمقراطية، الحزب، المؤسسة، المواطنة، القانون، الصراع، النظام، القوة، توازن القوة، الهوية.. وهي مفاهيم طالما اعتمدت عليها دراسة العلاقات الدولية في العقود السابقة قبل نهاية الحرب الباردة كوحدات مفاهيمية مركزية للتحليل والدراسة للقضايا الدولية.

كما قلنا سابقاً ان **ظاهرة العولمة** ما زالت تتصدر معظم الكتابات المعاصرة وفي شتى المجالات الفكرية، ولكن الشيء اللافت للانتباه هو دخول **الأنثروبولوجيا إلى ساحة التنظير والتحليل** لتلك الظاهرة الكونية، على الرغم من كونه (Micro- anthropology)والمهتم أصلاً بالمجتمعات البسيطة وبالتوجهات المحلية والناجمة عن جذوره ومناهجه ومعالجاته الخاصة بأطره الضيقة النطاق.

وإزاء هذه التحولات العالمية الكبرى التي ترتبت على ظاهرة العولمة حاول بعض علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين مراجعة أطرهم النظرية والاستفادة منها في تفسير جذور هذه الظاهرة وتداعياتها، وهذا ما فعله مثلاً الأنثروبولوجست الفرنسي المعروف (**جيرار ليكلرك**) [5] في كتابه (العولمة الثقافية- الحضارات على المحك)، ولقد مضى (**ولف هانرز**) [6] أبعد من ذلك إذ صاغ مصطلح **الأنثروبولوجيا الكبرى** (Micro-anthropology)، فقد دافع من خلاله عن منظور تحليلي لا يرتبط طبيعياً بفرع علم الإنسان القادر على التعامل ليس فقط مع التوجه المحلي ولكن مع الاتجاهات المحلية والتدفقات والشبكات والعلاقات الأخرى أيضاً، وقد قال إن الأنثروبولوجيا الكبرى تعني أن: هناك نظرة شاملة معقولة لتماسك ديناميكيات الكيانات الاجتماعية والإقليمية الأكبر حجماً من تلك العناصر التي يتعرض لها علم الإناسة بشكل تقليدي,Hannerz) 1989:200-216).

كما شدد (هانرز) على أن للصيرورات العولمية العامة نتائج محلية مفصلة، وأن العولمة لا تستلزم بالضرورة إختفاء الإختلافات الثقافية المحلية، وإقترح التعبير الجديد العولمة المحلية لتشدد المكون المحلي في الصيرورات العولمية. وفيما عدا ذلك، يصبح نمط التنوع الثقافي في حقبة التدفق والإتصال المكثف عبر الحدود مختلفاً بصورة جذرية من "ثقافات الأرخبيل" المتصورة في الأنثروبولوجيا الثقافية الكلاسيكية (إيركسون ونيلسون،2013: 254 وما بعدها).

كانت دراسات العولمة بالنسبة لعلماء أنثروبولوجيا من أمثال(هانرز) إذن ببساطة امتداداً للبحث القائم، إلى سياق ميداني جديد للإتصالات العولمية والهجرة المتزايدة.

يمكن تعريف العولمة من وجهة نظر أنثروبولوجية باعتبارها تسريعاً لتدفقات رأس المال والكائنات البشرية والسلع والصور والأفكار. أنتج هذا التكثيف للتفاعلات والترابطات البينية علاقات تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية. نفس الشيء أوصل "تمدد"(stretching) أطر الفعل إلى خرق حدود حتى الأماكن الأكثر هامشية. فالصورة الذائعة الصيت للقرية الكونية لـ(ماكلوهان) يجب أن تفهم في معناها الدينامي: فالوعي المعولم، هو قبل كل شيء، هو التبعيات البينية، التي تبني، رغماً عنا، وعينا بالكون(أبيليس، 2017: 37).

جودلت مسألة جِدَة العولمة داخل وخارج الأنثروبولوجيا، "إذ جادل البعض على أن الشبكات الإقتصادية والسياسية

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

والدينية واسعة المدى الأقليمي أو القاري كانت موجودة لقرون، بينما حمل آخرون على أن ظواهر مثل بروز المجتمعات الحضرية متعددت العرقيات في الغرب، أو إنتشار الأنساق التعليمية الحديثة في العالم الثالث، أو الإنتشار العولمي لطرز الحياة والمثل السياسية الغربية، أو العمليات السياسية المتنامية للهويات العرقية الجوهرية، تستحق أن تؤخذ على أنها جديدة بحق؛ مما يؤسس لجداول عمل جديدة بالنسبة للنظرية والمنهج في الأنثروبولوجيا"(إيركسون ونيلسون،2013: 251 وما بعدها).

بيد ان هناك فضول لدى بعض الأنثروبولوجيين حول ما تثيره الدفقات الثقافية وأثرها المحلي اليوم بخصوص قضية مضاعفة لنزع الوطنية وإعادة التوطين، من هؤلاء الأنثروبولوجيين أمثال (جوناثان كافير إندا)، و(ريناتو روزالدو) [(7)]، من المناسب دراسة، مثلاً، كيف أن موسيقى مبتدعة في إفريقيا تذيع في العالم ويعاد تأويلها/ تعاد حيازتها بفعل سياق محدد ليس له ما يجمعه بالعالم الذي تم تأليفها فيه. وهذا بما سماه (ولف هانرز)، بـ(التوحيدية المعولمة)، تعبير يعين مجموعة من التداخلات والتبادلات الثقافية التي يشهد عليها تشابك دفقات من الدلالات التي تجري في العالم بفضل هجرات، رحلات، اتصالات وحركة السلع والنتوجات الثقافية، وهكذا ينتج (مزيج) حقيقي للثقافات بالتحام دفق من مصادر مختلفة، تصاحبه معالجة محلية تسهم في انبثاق دفق جديد. حيث تكون عناية الأنثروبولوجي بالثقافات الصغيرة المحلية المهجنة(أبيليس، 2017: 23 وما بعدها).

إن استعمال الأنثروبولوجيين المعاصرين لمصطلحات مثل "توليد" و"مزج" له دلالته: يحيل على اختلاط الثقافات، وأيضاً الحديث عن التهجين والتوليف.... إن تمثيل الإختلاف يجب ألا يؤول بمصطلحات ذات ملامح عرقية أو ثقافية معطاة مسبقاً، تحيل على التقليد باعتباره ذي أساس مقدس، ليست هناك ثقافة مكتفية بذاتها(أبيليس، 2017: 45-49 وما بعدها).

في هذا السياق، تميل معظم الدراسات اليوم إلى اعتبار أن الثقافة ليست بمنأى عن تيار العولمة الجارف، ومن ثم، فهي تشهد تحولاً ونزوعاً نحو العولمة من حيث مضامينها، وتتنبأ بأن العالم على مشارف ثقافة معولمة تتجاوز كل الخصوصيات المحلية.

إن العولمة تصنع الثقافة وتصدر منتجاتها كما تصدر السلع الأخرى، وتعد " ثقافة العولمة " إحدى المقولات المهمة في مسار العولمة التي ينبغي تحقيقها بوصفها نتيجة حتمية لمسار طويل، ونتيجة كذلك للاتصال الثقافي أو الالتقاء الثقافي غير المتكافئ بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

كانت محطات هذا المسار تتمثل في الاتصال الثقافي تارة، وفي المثاقفة طوراً، وفي الغزو الثقافي في مرة، وفي التبعية الثقافية مرات، ومن ثم، تبدو عولمة الثقافة وكأنها نتيجة حتمية وطبيعية لهذا المسار، وهي بالضرورة ثقافة النظام الرأسمالي المنتصر عالميا من الناحية الاقتصادية في مرحلته الأولى والمنتظر انتصاره النهائي عن طريق التخلص من الخصوصيات الثقافية التي تقف عائقاً في سبيل استكمال إجراءات رسم الحدود النهائية للقرية الصغيرة وفرض احترام قوانينها(حيدوش، العولمة والمقارنة الثقافية). (هذا عنوان مصدر مأخوذ من الانترنت، وليس كلام للعلم رجاءاً، موجود في قائمة المصادر)

لاشك أن العولمة في المجال الثقافي لا تختلف عنها في المجال الاقتصادي من حيث طريقة التوسع والانتشار، فهي في مجال الثقافة كذلك لا تقف في طريقها الحواجز، ولا تستأذن أهل البلد قبل الدخول لأنها تعتمد مبدأ "الخارج الثقافي" (Extra-Culture).

هكذا، لن يظل الناس يرون في العولمة فقط إنتاج وتكثيف سلسلة من التحولات مرتبطة بالتوسع غير المسبوق للتبادلات التجارية، بنقدية الإقتصاد وتكثيف أشكال الإتصال، إذ يؤكد الأنثروبولوجيون على المسألة الثقافية. لكنهم يتصورنها مرتبة باشكال الهجرات، سواء منها الطوعية أو الإجبارية، وأشكال إعادة تشكيل الهويات التي تندرج فيها.

وعليه فإن المنظرون الماركسيون الجدد وجدوا الوصفة المناسبة لمفهوم العولمة بأنها (المرحلة الأخيرة من الرأسمالية). لكن آخرين ركزوا رؤيتهم على الأشكال الحديثة للتراكم أو على وجود (طبقة رأسمالية كونية) حيال كثافة السيولة وتسارع

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

المبادلات(أبيليس، 2017: 14-15 وما بعدها). من جهته، يتساءل (مارك أبيليس): عولمة أم تدويل؟ ثم يجيب: (ليس هناك نهاية للتاريخ) لعلها فترة مؤقتة، ولا بد من التكيف لمواجهة خطر عولمة غير مراقبة تحمل سمات الليبرالية الجديدة. وسوف يجد المحتفلون بالآثار المفيدة للرأسمالية الكونية، فرصة لاستثمار أشكال من الاستغلال الذي أصبح أكثر إتقاناً في سياق يكون فيه العمل الذهني في قلب إنتاج فائض القيمة، ونبذ مفاهيم (الرأسمالية العتيقة). هذه التحولات الاقتصادية المتسارعة ـ وفقاً لما يراه الأنثروبولوجيون تعمل بجد على انهيار مفهوم الدولة، وفي أحسن الأحوال تتوقف فاعليتها على ما هو ثانوي بتلاشي الحدود. ذلك أن الهجرات أنتجت أشكالاً جديدة من الثقافات المهجنة في عالم جديد متحرك لمصلحة (توطين النموذج) وتماشيه مع الرغبات المحلية، وتالياً تقاسم التجربة رغم بعد المسافات، أو ما يمكن تسميته (تقصير الزمن وتضييق الفضاء).

ثالثاً: الطرح السوسيو الأنثروبولوجي للعنف:

إن إشكالية تحديد مفهوم سوسيولوجي للعنف، تفرض علينا الابتعاد عن كل المقاربات غير السوسيولوجية؛ أي أن البحث السوسيولوجي لابد أن يحاول الابتعاد عن كل طرح علمي ينتمي إلى حقل معرفي آخر، مثل: النظريات السيكولوجية، ضمن حقل علم النفس العام، وعلم النفس الاجتماعي، والنظريات البيولوجية أو البيئية، ضمن حقل علم السيكو بيولوجيا، أو علم السيكو إيكولوجيا ...الخ .أو حتى الطرح القانوني ضمن نظرية علم اجتماع الجريمة، الذي ينظر إلى ظاهرة العنف كظاهرة قانونية يتم صياغة قوانينها استناداً إلى معطيات قانونية وتنظيمية. فالمقاربة السوسيولوجية لظاهرة العنف تقتضي منا معالجتها باعتبارها ظاهرة اجتماعية مستقلة بذاتها يجب دراستها ضمن حقل معرفي مستقل وخاص بها، لا على اعتبار أنها ظاهرة نفسية، أو ظاهرة سيكو اجتماعية، أو ظاهرة سيكو بيولوجية، أو ظاهرة سيكو إيكولوجية.

وعليه لا يمكن الاعتداد بدراسة سوسيولوجية لظاهرة العنف، ما لم يأخذ هذا العنف صفة الظاهرة الاجتماعية، من حيث تموقع الباحث تجاه الظاهرة. وبما أن البحث السوسيولوجي يحاول مقاربة الظاهرة من وجهة نظر سوسيولوجية؛ أي باعتبار العنف معطى من معطيات الاجتماع البشري، ونتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الاجتماع بمختلف مستوياته، وعلى تباين أشكاله. فإن النظر إلى العنف من وجهة نظر سوسيولوجية من شأنه أن يقصي عدة مفاهيم لصيقة بالعنف، والتي تسربت إليه من حقول معرفية أخرى، خاصة علم القانون والعلوم السياسية وعلم النفس.

عرف العنف في العلوم الاجتماعية بأنه استخدام القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون. وكلمة العنف (Violence)مشتقة من الكلمة اللاتينية (viol are) التي تعني ينتهك أو يغتصب، فالعنف انتهاك أو أذى يلحق بالأشخاص. أما التعريف الاصطلاحي للعنف، فهو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام. وهناك أنواع للعنف منها: العنف البدني، والعنف الشفوي، والعنف بالتسلط على الآخرين لإحداث نتائج اقتصادية ونفسية وعقلية(رجب،1996: 219).

تبدو ظاهرة العنف بالنسبة لعلم الاجتماع مستعصية أكثر على التحديد والتعريف، ذلك لان عالم الاجتماع على خلاف عالم النفس لا يستند إلى فكرة قبلية عن وجود طبيعة إنسانية موحدة، أي معطاة مسبقاً خارج الحياة الاجتماعية أو القول بوجود غريزة بشرية متماثلة، بل انه يلاحظ في أبحاثه اختلاف المجتمعات والثقافات وتباينها تبايناً شديداً في بعض الأحيان، لدرجة أن ما يعتبر عنفاً في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك إطلاقاً في مجتمع آخر.

وهذا ما جعل علماء الاجتماع يتحدثون عن نسبية العنف المرتبط بنظام المعايير الاجتماعية، بمعنى أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما يمكن تسميته بالفعل العنيف، لكن نظام القيم الاجتماعية على اختلافه من مجتمع لآخر يمكن اختزاله، من الناحية النظرية، إلى عدد من المركبات أو العناصر الأساسية المشتركة بين المجتمعات البشرية وهي: الحاجة إلى الاستقرار، التماسك الداخلي، التواصل والاستمرار. وعلى

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

أساس الأهداف التي يرمي المجتمع الى تحقيقها والوسائل التي يبيح استخدامها لبلوغ تلك الأهداف يربي المجتمع أفراده وينشئهم على ثقافة خاصة به يتحدد ضمنها ما يعتبر عنفاً وما لا يعتبر كذلك.

العنف، هو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد(بدوي، 1986: 441).

أما **العنف الاجتماعي** فيتعلق بكل مظاهر القوة والقمع في الحياة الاجتماعية بما فيها العنف السياسي ويتعاظم دور ومعنى العنف الاجتماعي بشكل فائق مع التعقيد المتزايد للتنظيم الاجتماعي الذي يفرز تناقضات اجتماعية معين، ومع التقدم العلمي والتقني وكذلك مع تطور وسائل الاتصال الكبيرة.

يؤكد أنصار النظريات الاجتماعية على إن العنف يعتبر نتاجاً لظروف إقتصادية وإجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل وضغوطه وحالات البطالة بأشكالها المختلفة، والخلافات الأسرية والتفكك الأسري العمدي أو غير العمدي، والفقر وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها وما يستتبعه من تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية، والمستوى الاجتماعي المتدني، وجيرة فاسدة كلها ضمائم تتكاتف فيما بينها لتفرز الإساءة والإيذاء والعنف ضد المجتمع المحيط.

ويجمل أحد الباحثين **معنى العنف قائلاً:** والحال أن العنف في أشكاله المتعددة هو حادث طارئ في طريق التطور والتقدم الاجتماعي للإنسان، إنه في الحقيقة رد فعل أحمق يجابه الناس بسبب تناقضات المجتمع ومظالمه وصراعاته. وهو، من جهة أخرى، محاولات لا عقلانية لامتصاص عدوانية البعض من الناس، وإزالة عوامل التناقض والتوتر، وتحقيق الانسجام بين الإنسان والمحيط، وما الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية إلا أفعال عنف مضادة ومنظمة، مع وفاق مع الذات ومع المجتمع في أحيان كثيرة(الحيدري،2015: 216).

أما المفهوم السيكولوجي للعنف هو "السلوك الذي يتسم بالقسوة والشدة والإكراه إذ تستثمر الدوافع العدائية استثماراً صريحاً كالضرب والتقتيل للأفراد والتحطيم للممتلكات(عبدالقادر،1993: 55).

ومن خلال جميع ما سبق يمكن تعريف العنف: بأنه "أي سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر وقد يكون هذا السلوك كلامياً نفسياً (معنوياً) يتضمن أشكالاً بسيطة من الإعتداءات الكلامية أو التهديد وقد يكون السلوك فعلياً حركياً (مادياً) كالضرب المبرح والإغتصاب والحرق والقتل وقد يكون كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث ألم جسدي أو نفسي أو إصابة أو معاناة أو كل ذلك في آن واحد".

العولمة تلعب دوراً واضحاً في حدوث العنف بإعتبار أن الشباب أكثر عرضه للتغيرات الاقتصادية والثقافية، وخاصة من خلال آلياتها التى توضح الفجوة الكبيرة بين المجتمعات مما يدفع إلى ممارسة العنف. وأيضا أن العولمة من خلال استخدام الإعلام بإعتباره اليد الضارية للعولمة، تبنى ثقافات بما تحمله من عادات وتقاليد دخيله متناقضه مع ثقافة المجتمع تسهم في التأثير والسيطرة على عقول الشباب مما يزيد من عدوانية الشباب مما يرسخ ثقافة العنف بشتى أنواعه وخاصة السياسي.

يرى (**جان –ميشال لانيو**) الفرنسي، أن العنف يمثل معطى أنثروبولوجياً، إنه جوهري بالنسبة إلى الكائن الإنساني، وبالتالي أية محاولة لإنكار ذلك تعود إلى تجاهل جزء من الذات البشرية. من هنا لا بد من إدانة عدم الوعي بهذا العنف الذي يسكننا والعنف الذي يحيط بنا، ويعتبر أن الوعي بهذا العنف وحده يمكن أن يساعدنا للتعلم على كيفية مواجهته وجهاً لوجه. **ولتدعيم هذا الموقف يمكن الانطلاق من ثلاث ملاحظات لـ(لانيو) بخصوص العنف هي التالية (مبروك، 29 مارس 2018 :8-9):**

أولاً: لقد وجد العنف دائماً، وقام الإنسان بمحاربته في كل زمان، وصنع أسلحة أكثر تطوراً على نحو متصاعد لتأمين حروبه.

ثانياً: العالم اليوم ليس أكثر عنفاً من الأمس البعيد؛ وإنما العنف اليوم صار مرئياً أكثر، وأكثر "عولمة" من ذي قبل، لا سيما من خلال وسائل الإعلام التي تنقل لنا يومياً مشاهد القتل والحرب من كل أماكن النزاع دون أدنى مراعاة للكرامة

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

الإنسانية. لذلك يظهر عنف اليوم المشهدي ربما أكثر تدميراً، بالنظر إلى الوسائل التكنولوجية الحالية، ولكنه ليس ظاهرة جديدة.

ثالثاً: قد نتحدث كثيراً عن الوقاية من العنف. **لكن يمكننا أن نطرح الأسئلة التالية:** ما الذي يعنيه هذا؟ ما الذي نسعى إلى منعه وتجنبه؟ ممَّ نخاف؟ لماذا نحن في وضع غير مريح قبالة العنف؟ هل هو الخوف من العنف الذي يدفعنا إلى منعه؟ إذا كان هناك حجة أخرى غير الخوف، فما هي؟ ما الحجة الإيتيقية الأخرى التي يمكن تأييدها لتبرير حقيقة تطوير برامج وقائية ضد العنف؟

نستطيع أن نلاحظ أن الوقاية من العنف تأخذ أحياناً، وحتى بطريقة منحرفة، شكل عنف قانوني لا يقوم مطلقاً بمهاجمة أصل العنف. وبناء على هذا يدعم (لانيو) فرضية أننا نعيش في ثقافة تنكر العنف اليومي المعيش؛ وكأنه يبدو أن علينا أن نؤمن بعالم هادئ، في حين أن الواقع عنيف.

هل لنا أن نقول إن ثمة تلازماً بين السياسة والعنف؟ وإن العنف هو الوجه الآخر للسياسة؟ وهو تقريباً ما ذهب إليه (كلاوسفتز) [8] **عندما قال:** إن الحرب هي مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

تقوم أطروحة (كلاوسفتز) على فرضية أساسية في الفلسفة السياسية الحديثة وهي أولوية السياسة على العنف وهي تمثل قلباً للفرضية الإنثروبولوجية التي تقول بأسبقية العنف على السياسة (غباش،29 مارس 2018 :16).

كما تقوم أطروحة العنف الطبيعي على فرضية إنثروبولوجية أساسية، حينما تستند إلى الفصل بين الطبيعة الثابتة والتاريخ المتحول. وبمقتضى هذا الفصل/التمييز يعتبر العنف معطى ثابتاً وخاصية مميزة للإنسان، وبالتالي يتصور كحتمية اجتماعية ويفهم كواقعة محايثة للوجود الإنساني يتوجب على المجتمع مواجهتها والحد من آثارها. حتمية العنف هذه ستُحدد بدورها تصور التاريخ واعتباره مجالاً لتنظيم العنف الطبيعي وتصريفه بحيث يصبح مفيداً للمجتمع. لتقدم التاريخي هو نجاح الإنسان في عملية تحويل العنف الطبيعي إلى عنف سياسي، بمعنى الانتقال من الوجود الطبيعي ما قبل السياسي إلى الوجود المدني السياسي.

أكد كثير من الباحثين على قدم ظاهرة العنف بالرغم من اختلاف أشكاله وتنوع تجلياته في المجتمعات. ولكن "يجب الانتباه إلى أن هذا التأصيل الإنثروبولوجي والتاريخي لظاهرة العنف المقدَّس لا يحسم المشكل المتعلق بطبيعة العنف. أي هل العنف طبيعي أم تاريخي؟ فطري أم مكتسب؟ وذلك لأن تلك البحوث حددت موقعها الإبستيمولوجي منذ البداية كعلوم مستقلة عن الفلسفة، أي إنها لا تبحث في طبيعة الأشياء ولا تستهدف تحديد أصلها أو قيمتها، بل تراهن فقط على فهم الظواهر الإنثروبولوجية بتحديد أسبابها"(غباش،2015: 80-114). على خلاف العلوم الإنسانية، لا تهتم المقاربة الفلسفية للعنف بالبحث في الأسباب ولا تكتفي بالوصف، بل تستقصي طبيعة الأشياء وتبحث في معانيها وغاياتها. غير أن ثمة موقفاً آخر يرفض مثل هذا "التخصص"، فوصف العنف ليس خاصاً بالعلوم الاجتماعية دون الفلسفة التي تسند إليها مهمة التقويم الأخلاقي والمعياري. ذهب كثير من الفلاسفة إلى أنَّ العنف طبيعي وأن وظيفة السياسة كاصطناع هي إدارة العنف وتحويله إلى عنف إيجابي؛ بمعنى أن يكون ملائماً لرغبة الإنسان في البقاء ولنزوعه إلى الوجود الأفضل.

وقد ميزت (أرندت) [9] **ثلاثة أصناف من العنف :العنف العسكري، والقمع الداخلي، والعنف المترتب على التقدم التكنولوجي**، وتذهب إلى أن الأخير أكثرها تهديداً للحرية، لأنّه يترتب عليه قضاء مبرم على الحرية بصورة عامة، وحرية الفكر بصورة خاصة، إذ توجه معظم الأبحاث لخدمة ما هو عسكري. وتشير (أرندت) إلى أن العنف في أكثر صوره ضراوة تجسد في القرن العشرين، ومع هذا فهو ليس نتاجاً لهذا القرن، وإنما نتاج للعنف الإجرامي الذي ورثه هذا الجيل من الأجيال السابقة. تقول في هذا إن الحماس الضارب لدى اليسار الجديد واندفاعاته ومصداقيته، إن جاز لنا هذا القول، ترتبط جميعها بالقلق الناتج عن التطور الانتحاري للأسلحة الجديدة (أرندت،1992: 6).

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

تشير (أرندت) إلى أن العنف ينتج عن الغضب، وهذه مسألة يتفق عليها الجميع، وشأن الغضب أن يكون لا عقلانياً ومرضياً، والعنف الذي هو أدواتي في طبيعته يبدو واقعياً بالنظر إلى أنه يكون فعالاً في الوصول إلى الغاية التي من شأنها أن تبرره. وترى (أرندت) أن العنف أحياناً يكون سلاح إصلاح أكثر مما هو سلاح ثورة، ففرنسا ما كان لها أبداً أن تحوز على القانون الأكثر جذرياً منذ نابليون ليمكنها أن تبدل وتغير من نظامها التعليمي العنيف لولا أن الطلاب الفرنسيين لم يقوموا بانتفاضتهم، وفي ألمانيا ما كان أحد يمكن أن يلاحظ وجود أقليات منشقة لولا قيامهم بأعمال استفزازية (أرندت،1992: 98).

العنف الالكتروني هو كل فعل ضار بالأخرين عبر استخدام الوسائل الالكترونية مثل الحواسيب والهاتف النقال وشبكات الاتصال الهاتفية، شبكات نقل المعلومات، شبكة الانترنيت (مواقع التواصل الاجتماعي) متمثلاً بألفاظ القذف والسب والشتم بين الافراد وكذلك الترويج والتحقير الفرد، كما يمكن وصفه ايضاً بانه كل سلوك غير أخلاقي وغير مسموح به يرتبط بوسائط الالكترونية وانطلاقاً من هذان التعريفان يمكن ان نعد العنف الالكتروني من أخطر أنواع العنف اذ انه يمس الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد فهذا قد يؤدي بهم الى ارتكابهم جرائم تهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي مروراً بالأسرة وانتهاءاً بالمجتمع.

كان المفكر الفرنسي، (جان بودريار) [(10)] ، أحد الناشطين في الحركة المناهضة للعولمة، وقد تنبه إلى حجم العنف الذي تمارسه العولمة، عبر الهيمنة الاقتصادية والثقافية، من خلال سعي العولمة إلى محاربة كل أشكال الاختلاف، وظهور ثقافة عالمية، لا تمايز فيها بين الثقافات، ومطاردة كل تفرد أو تميز ثقافي، وعدم السماح حتى بالموت، تعبيراً عن الاختلاف، وبحسب بودريار، يعمل عنف العولمة من أجل جعل العالم متحرراً من كل نظام طبيعي، سواء تعلق الأمر بالجسد، أو بالولادة، أو بالموت.

إن احتكار الدولة المعاصرة للعنف وانفرادها بحق تقرير الحرب لا يعني أن دائرة العنف لا تتجاوز مجال التنظيم المؤسساتي .لا شكَّ في أنَّ الدولة الحديثة لعبت دوراً كبيراً في مسار العنف من خلال الإعداد للحروب وتنظيمها وإدارة مواردها. يتجلى ذلك بشكل خاص في المرحلة الكولونيالية وفي لحظة نهايتها، أي مع البداية الفعلية للحرب النووية (ضرب مدينتي هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة النووية عام 1945). إن الحروب الاستعمارية والحرب النووية، وظهور نوع جديد من الحروب تزامن مع انحسار سلطة الدولة وتقلص مجال تأثيرها، هي مراحل ثلاث هامة في تاريخ العنف (غباش،2015: 25).

يعتبر **العنف المُعولم**، غير الشرعي وغير النظامي، ذاك الذي يحصل على تخوم سيادة الدولة وضد سلطتها نتاجاً للعولمة. في عالم الأسواق المفتوحة وغير القابلة للمراقبة والتحكم من قبل الدولة أصبح كل شيء خاضعاً لقاعدة العرض والطلب، أي أن كل شيء صار بضاعة تُحدد "يد السوق الخفية" قيمتها التبادلية. لا يشذ العنف المنظم عن هذه القاعدة. ليس من الخطأ إذن الحديث عن "أسواق العنف"، وهي أسواق مقاولين وشركات مختصة في العنف تستعمل مزايا العنف في التنافس من أجل الحصول على سلطة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .... أصبح العنف العنصر المهيمن على كل علاقات التبادل، فتغلغل في جزء كبير من العلاقات الاجتماعية وفي أماكن كثيرة وفي الحياة اليومية وصار أداة أساسية في متناول الراغبين في الصعود السياسي والاجتماعي والاقتصادي(غباش،2015: 26-27). يمكن أن نذكر كدليل على"خصخصة " العنف ما يسمى اليوم بالشركات العسكرية الخاصة، والشركات الأمنية الخاصة التي أصبحت تلعب الأدوار التقليدية التي كانت تقوم بها فيالق الجيوش النظامية وقوات الشرطة، لقد صارت الحكومات تلتجئ إليها للقيام بخدمات معينة مثل حماية المصالح الاقتصادية أو حماية الشخصيات السياسية أو تدريب المرتزقة أو القيام بأعمال سرية.

قد تعتبر حركات العنف (الحركات الإرهابية) والمقاومة السلمية (اللاعنف) ردة فعل الهويات المحتَقَرة ضد العنف المادي(حروب التدخل بتعلة فرض الديمقراطية أو حماية حقوق

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

الإنسان)، وضد العنف الرمزي (الهيمنة الثقافية) الملازمين لظاهرة العولمة .إن ما يُسمى بالإرهاب الديني أو "العنف المقدس" المبرر دينياً هو في حقيقة الأمر ضرب من ضروب العنف السياسي، بمعنى أنَّه يمثل رفضاً للهيمنة الثقافية وللهيمنة السياسية، أي إخضاع الشعوب والتحكم في مصائرها بشكل مباشر وغير مباشر.

رابعاً: مساهمة العولمة في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة للعنف:

لقد وقعت جميع بلدان العالم فريسة للعولمة بعد أن أبهرتها الصورة البراقة الوهمية التي قدمتها بطريقة إعلامية مكثفة، فصورت لهم نموذجاً مثالياً وهو النموذج الرأسمالي الغربي ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، تسود فيه العقلانية والفعالية والتسامح والإعتراف بحقوق الإنسان والديمقراطية والسلم والإستقرار والحرية الإقتصادية، وسيادة مبدأ العلمانية وحرية الرأي والتعددية السياسية ...إلخ، فوجدوا فيه عالماً متفوقاً للقوة والثروة. وقد استحدثت خلال العولمة أشكال من العنف كما يلي:

أولاً: العنف الإقتصادي:

في ظل ظروف العولمة والسياسات الإقتصادية التي يتم تبنيها والترويج لها في إطار ما يعرف باللبيرالية الجديدة وإقتصاد السوق، والدعوة إلى تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الإقتصادية، تقوم الدول بإتخاذ إجراءات كثيرة للتكيف مع هذه الفلسفة الإقتصادية المعولمة، حيث يتم التخلص من القطاع العام، وإلغاء الدعم على السلع الأساسية، وتحرير الأسعار، والسير في إجراءات الخوصصة إلى آخر مدى، وتقديم كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص. وهو ما نراه يحدث تحت لافتات ومسميات وعناوين عديدة من الإصلاح الإقتصادي، إلى التكيف الهيكلي، إلى تحرير الإقتصاد ...إلخ.

ولاشك أن هذا الوضع يحمل مخاطر كبيرة تنذر بعواقب وخيمة تهدد تماسك وإستقرار المجتمعات المعنية بذلك، **وتتلخص أهم مؤشرات ودلائل هذا العنف الإقتصادي في النقاط التالية:**

1- عولمة الفقر:

هناك حقيقة مفادها ان العولمة تؤدي إلى الفقر وتعمل على انقسام المجتمع على فئتين أغنياء وفقراء اذ لا وجود للطبقة الوسطى، أن إجرا ء الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة، تفضي إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وهذا يؤثر سلباً في التوافق الاجتماعي ويعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة(الجابري،1997: 14).

إن التنبؤات البحثية معظمها تجمع على أن قضية الفقر تمثل أحد أهم التحديات الفعلية التي تواجهها شعوب العالم وخاصة في ظل العولمة الراهنة، وفي ظل آليات تدويل الإقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً وإستهلاكاً تلك التحديات التي يتعين على دول العالم مواجهتها، وعلى وجه التحديد في الجزء الجنوبي من هذا العالم.

2- تأنيث الفقر:

يقصد بمصطلح "تأنيث الفقر" Feminization of Poverty، أن معدلات الفقر وحدته لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، بسبب انشغال النساء في القيام بالأدوار غير مدفوعة الأجر (الأمومة ورعاية الأسرة)، وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركز المال في أيدي الرجال، في مقابل فقر النساء.

في هذا السياق، يعد معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في إقليم كردستان العراق من أدنى المعدلات في العالم بنسبة (14%) حسب إحصائيات عام (2015). وقد تأثرت النساء في هذا الإقليم بشدة من جراء الأزمة المالية، وعدم الاستقرار السياسي، والصراع الدائر في المناطق المجاورة. وزاد معدل البطالة زيادة كبيرة في عام (2015)، ولاسيما فيما بين الشابات، ليصل إلى (69%) بين من تقل أعمارهن عن (24) عاماً، مقارنة بنسبة (24%) بين الرجال)، و(36%) بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (25-34) عاماً، مقابل (11%) بين الرجال. ومن بين النساء العاطلات عن العمل،

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

تحمل أكثر من ثلثهن درجات ما بعد المرحلة الثانوية، مقارنة بنسبة (25%) من الرجال العاطلين عن العمل.

ومن بين النساء اللاتي لديهن وظائف، يعمل ما يقرب من (80%) منهن في القطاع العام، مع وجود نحو امرأة واحدة فقط من بين كل (100) امرأة في سن العمل تعمل في القطاع الخاص. ويرغب أكثر من نصف النساء غير العاملات (54%) في الحصول على عمل. وقد سبق لنحو (10%) من النساء العمل، إلا أن العديد منهن توقفن عن العمل بسبب تسريحهن(البنك الدولي). وقد أطلق البنك الدولي برنامجاً تجريبياً في عام (2017) من أجل فهم أفضل للمعوقات القانونية والمجتمعية والفردية التي تؤثر في مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وفي عصر العولمة الذي نعيشه، فقد زادت استقلالية المرأة نسبياً، ونتيجة لذلك ازدادت نسبة الاستهلاك لدى الأسرة عامة، وعند المرأة بشكلٍ خاص في كافة المستلزمات الأساسية والكمالية .

فلم تعد الأسرة عامة والمرأة خاصة تكتفي بالقليل من الملابس، ولم تعد الأسرة تكتفي بالقليلِ منَ الطعام والشراب الذي يوفي بالغرض، بل تمادت في استهلاك يفيض عن حاجتها، حتى أصبحت الدول تعاني من مشكلة التخلص من الفضلات والمخلفات.

وبذلك أصبحت العولمة المتسارعة ومؤسساتها وما إرتبط بها من برامج، عملية إعادة إنتاج وتكريس حلقات تأنيث الفقر، وترسيخ فكرة الوظيفة الفقيرة، والدور المتدني للمرأة في المجتمع، وهذا ما أفرز آثاراً سلبية أخرى أكثر خطورة، فهذه الأوضاع دفعت النساء للعمل في القطاع غير الرسمي، والذي يشمل الدعارة، والإستغلال الجنسي وتجارة الشوارع، والعمل كبائعات متجولات، إلى جانب التسول والعمل في المنازل، وهذه الوظائف تجعلهن يعشن يوميا في ظل أوضاع من العنف الممارس ضدهن فالتدهور في أوضاع الفقراء يجري التعبير عنه من خلال العنف ضد الأطفال والبناء بشكل أساسي.

3– البطالة والفقر:

إن النتيجة المنطقية لتطبيق سياسات العولمة المتناقضة هي تفاقم الأزمة الاقتصادية، وعلى وجه التحديد في العالم النامي، ففيه ستتقلص فرص العمل إلى حدود لا يمكن إحتمالها وستنتشر ظاهرة البطالة المخيفة، حيث هناك علاقة وثيقة بين العولمة وقضية النمو المطرد للبطالة وما يرتبط بها من تقليص قدرة المستهلكين وإتساع دائرة المحرومين(مارتين وشومان،1998: 14).

وهناك اتفاق بين غالبية الدراسات التى أجريت في هذا السياق على أن البطالة هي أحد الأسباب الرئيسية للعنف، فضلاً من أن الانفتاح الاقتصادى يعد البداية لظهور ما يسمى بجماعات العنف السياسي بصفه خاصة كتعبير عن رفض الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع، مما أصاب الشباب في المجتمع بالشك وعدم الثقة في أجهزة الدولة باعتبارهم اكثر الفئات تأثراً بما يحدث في المجتمع من تغيرات. فالإنفتاح أدى بالفعل الى اضطرابات طبقية أبرزها إختفاء الطبقة الوسطى بملامحها وتقسيم المجتمع الى طبقتين أحداهما دنيا فقيرة والأخرى عليا غنية، مما يولد الشعور بالحرمان والإحباط لدى الشباب والشعور بالتهميش الذي أدى بالكثير منهم الى إنتهاج العنف طريقاً للتعبير عما يشعر به. فالبطالة تعد أحد أسباب زيادة العدوان الموجه نحو الدولة نتيجة الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وعدم الاحترام من جانب أفراد المجتمع (Barker, 1999:3) .

عالمياً، توجد أعلى نسبة للفقر حسب الوضع الوظيفي بين العمالة بدون أجر (22%)، ثم العمالة الحرة، والأشخاص الذين خرجوا من قوة العمل (12% لكل منهما). ولا غرابة في أن هناك ارتباطاً قوياً بين القدرة على كسب الدخل (وفقا للوضع الوظيفي)، وحالة الفقر والنوع الاجتماعي. وعند تصنيف هذه البيانات حسب نوع الجنس، يتضح أن هناك بالكاد أعداداً متساوية من الرجال والنساء بين الفقراء العاطلين عن العمل. ويفوق عدد الرجال عدد النساء بين الفقراء من أصحاب العمل الحر. إلا أن النساء يشكلن معظم الفقراء من العاملين بدون أجر أو الذين خرجوا من قوة العمل(تقرير: 2018).

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

في حين أفادت هيئة إحصاء إقليم كردستان العراق، بأن مؤشرات الفقر والبطالة في الإقليم سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث وصل معدل الفقر إلى (3%)، ووصلت نسبة البطالة إلى (14%)، وقامت هيئة الإحصاء وبدعم من الأمم المتحدة بإجراء مسح دوري ينفذ مرة كل خمس سنوات، ويشمل مواضيع عدة تساعد في وضع الخطط، والهدف من المسح تخفيض معدلات الفقر وعمالة الأطفال ومساعدة الأسر على إلحاق أطفالها بالمدارس والوضع الصحي للأمهات ورفع مستوى وعي الأسر حول الأمراض الانتقالية، وجاء في المسح الجديد لهيئة إحصاء إقليم كردستان العراق أنه وبالمقارنة بين معدلات الفقر والبطالة الآن وقبل (5) سنوات، نجد أن معدل الفقر ارتفع من (3%) إلى (15%)، أما البطالة وبعد أن كانت (8%) وصلت إلى (14%)، ويغطي المسح (3) محافظات من اقليم كردستان– العراق.

وسجلت معدلات الفقر والبطالة زيادة قوية بداية من أكتوبر/ تشرين الأول عام (2017)، حيث تراجعت صادرات النفط للإقليم إلى النصف بعد سيطرة القوات التابعة للحكومة الاتحادية العراقية على آبار النفط في مدينة كركوك، حيث كان الإقليم يستخرج النفط منها، كما تم قطع سبل التواصل جواً بين الإقليم والخارج بإغلاق المطارات فيه وإجراءات عقابية عديدة فرضت على الإقليم بسبب إجرائه استفتاءً غير ملزم لتقرير مصيره بالبقاء ضمن العراق أو الانفصال عنه، وجاءت النتائج لصالح الانفصال بنسبة (93%)، وكان أعلى معدل للفقر في مناطق كردستان العراق قد تم تسجيله عقب حرب الخليج في عام (1990) مباشرة، ووصل المؤشر إلى (90%).

وعلى مستوى العراق ككل، قدر المتحدث باسم وزارة التخطيط بالحكومة الاتحادية العراقية (عبد الزهرة الهنداوي) في تصريح صحفي، نسبة الفقر في البلاد بـ(30%)، في حين تتراوح معدلات البطالة بين 30-40%)(عبدالرحمن:3/11/ 2018).

وثمة ظاهرة أخرى بارزة للفقر في العراق تتمثل بالفرق الكبير بين الريف والحضر، إذ ان المناطق الأكثر فقراً هي مناطق ريفية والمناطق الاقل فقراً هي مناطق حضرية. في المتوسط (31%) من سكان الريف هم فقراء بالمقارنة مع (14%) فقط من سكان الحضر. وان فقراء الريف هم أكثر فقراً بشكل ملحوظ يبلغ مؤشر فجوة الفقر (7,6%) في المناطق الريفية مقارنة مع (2,5%) فقط في المناطق الحضرية (حسين،2016: 4).

ويواجه إقليم كردستان العراق منذ ظهور تنظيم داعش الإرهابي عام (2014) لحد (2020) بالعراق من مشاكل اقتصادية ومالية، سببها الحرب التي دخلها بقواته المحلية لمواجهة التنظيم على جبهة طولها نحو (1000) كيلومتر من شرق العراق إلى غربه عند الحدود الشمالية للعراق، وفاقم من الأزمات الاقتصادية للإقليم، ووقف صرف تخصيصات الميزانية من بغداد بقرار من رئيس الحكومة العراقية.

ورغم إرتفاع الفقر والبطالة في محافظات اقليم كردستان/ العراق(دهوك، اربيل، السليمانية، حلبجة)، إلا أنها أوطأ معدلات الفقر في العراق ككل، ان الاختلاف بين اقليم كردستان وسائر مناطق العراق يعكس أثر العامل السياسي. واستمرار اقليم كردستان بتبادل السلع والمعلومات عبر حدوده. لقد طرأ مزيد من التحسن على الوضع الاقتصادي في اقليم كردستان بعد عام (2003) سواء بالمقاييس المطلقة أو النسبية بالمقارنة مع أجزاء العراق الاخرى، كان الوضع الامني في اقليم كردستان مستقراً وكان ذلك من أبرز مقومات التحسن الواضح في المستوى المعيشي في محافظات اقليم كردستان بشكل واضح.

وتشير كل الدلائل إلى تفاقم هذا الوضع الإجتماعي الصعب في المستقبل للأقليم، ولاسيما أن أغلبية العمالة الكردستانية منخفضة التكوين والمهارة بشكل عام، وفي ظل العولمة ستكون هذه الفئة مهددة نتيجة شدة المنافسة.

أهم الجرائم الإقتصادية الأخرى المستحدثة في ظل العولمة:

1- إختفاء الطبقة الوسطى. 2- جرائم النصب والإحتيال. 3- جرائم الشركات المتعددة الجنسيات. 4- جريمة الفساد الإداري. 5- جريمة غسيل الأموال. 6- الإتجار بالبشر. 7- التهريب الضريبي. 8- جرائم إستغلال النفوذ. 9- تلوث البيئة

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

والإخلال بتوازنها. 10- الجريمة المنظمة. 11- جريمة الإرهاب....

ثانياً: العنف السياسي:

في ظل عصر العولمة ظهر نوع من التداخل في المجال الخارجي والداخلي للدولة الأمر الذي يؤدي إلى تآكل وتفتيت مسألة السيادة الوطنية للدولة. ومن الطبيعي أن يكون هذا التآكل متفاوتاً من دولةٍ إلى أخرى. وعليه إذاً نجد أن الدولة تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تركز طاقتها وتصب اهتمامها على مجال سياستها الخارجية، وجعلها تتماشى قدر الإمكان مع المتغيرات العالمية في النظام العالمي الجديد.

وبهذا الصدد نقول: بانه حيثما حاز مجتمع ما أو دولة ما اقتصاداً قوياً ومتوسعاً، شعر الناس فيه بالأمن والاستقرار النفسي وبإحساس بالرفاهية والرحابة وتوفر فرص العمل وإمكانية التطور والتقدم الى الأمام، وسيكون هذا المجتمع واثقاً من نفسه، فهو مجتمع لا يسيطر الشك على أفراده، فالاقتصاد القوي يجعل الناس يحسون بان الأمل موجود أمامهم، وأتصور ان الأمل هو شرط حيوي ومحفز قوي يدفع الناس لاحترام القانون، أما حين يفقد الأمل فان الشك يبدأ بالتغلغل الى النفوس والأفكار، وحيث يتواجد الشك ينتشر الخوف، وبكل تأكيد فان الخوف والشعور بالقلق من الناحية الاقتصادية يعد من أهم أسباب التحايل على القوانين والسعي لاختراقها، وكذلك ارتفاع نسب الجريمة والتطرف الفكري والعنف، فالفرد منا حين يشعر بانه مهدد من الناحية المادية والمعيشية يبدأ بالبحث عن وسائل أخرى للوصول الى هدفه الذي حالت الظروف والأزمات الاقتصادية أو بعض القوانين دون الوصول إليه(الفطيسي، 2015: 23).

ولقد باتت العولمة اليوم تشكل تحدياً واضحاً وخطيراً من شأنه إضعاف دور الدولة وذلك عن طريق إلغاء الحواجز والحدود الدولية بين الدول. وهذا إضافة إلى قيام العولمة بإلغاء الحدود الجغرافية للدولة هناك أمر آخر غاية في الخطورة، فالعولمة تهدف أيضاً إلى إلغاء السيادة الوطنية للدولة.

ثالثاً: العنف الثقافي:

تحاول العولمة فرض نموذج ثقافي على المجتمعات البشرية وهي من دون شك ثقافة نخبوية أمريكية يخضعون بواسطتها أذواق الناس في كل مكان تقريبا من الكرة الأرضية، لمؤثرات تعمل على تغيير أذواقهم، أنماط سلوكهم في إتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك التابعة للغرب، ومن ثم فإن ظاهرة عولمة الثقافة هي في الأساس عملية تغريب(أمين،1999: 116).

بمعنى آخر فإن عملية الترويج لثقافة المركز تهدف إلى التطبيع مع الهيمنة وتكريس التبعية للغرب وفق برنامج مدروس مسبقا لا يخلو من توجه إستعماري جديد يرتكز على تعميم نموذج إستهلاكي موحد يؤدي إلى تطويع الأفراد وسلبهم إرادة الاختيار بطريقة غير مباشرة وإفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة من خلال وسائل الإعلام والإتصال المتطورة.

ولعل أخطر أشكال العنف الذى تمارسه العولمة هو العنف الثقافى، من خلال آلياتها الإعلامية التي تقوم بغرس قيم العولمة واستئصال كافة القيم التى تقف عقبة أمام العولمة، مع فرض نموذج ثقافي غربي استهلاكي مع تنميط السلوك وقولبة الذوق واختراق الخصوصيات خاصة الثقافية ودحض الخصوصيات الدينية. فالعولمة تدعم إيجاد "ثقافة كونية" تحوى منظومة القيم والمعايير الرأسمالية الأمريكية على العالم كله، وفرض عالمى لثقافة الغرب ومحو الثقافات الاخرى المتعارضة معها وخاصة ثقافة الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي(عبد الهادى،2018: 34-35)، ومن ثم فالعولمة تسعى إلى بلورة ثقافة عالمية تستفيد منها الفئات المسيطرة على العمليات الاقتصادية والسياسية والإعلامية من خلال احتكارها للتقنية والإنتاج على المستوى العالمي مما يشكل نمطاً محدداً من الوعي الثقافي، وفرض نماذج غربية من خلال إنتاج وتوزيع استهلاك الموارد الإعلامية والإتصالية، ويسقط عندئذ مفهوم الإنسان ويصاحب ذلك ظهور صراعات في الميدان الثقافي على المستوى العالمى.

أخيراً، فإن الثقافة التي تمتلك وسائل الاتصال القوية ووسائل صناعة الثقافة والرقابة عليها هي التي أخذت تهيمن اليوم عن طريق القنوات الفضائية والإنترنت مما يؤدي إلى غلبة

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

نماذج معينة من القيم الأخلاقية وأنماط معينة من السلوك والذوق. وخاصة الأطفال الذين لم تتكون لديهم ملكة النقد والحصانة الذاتية، فيقعون فريسة سهلة لما يعرض عليهم من صور مؤثرة،وأغانٍ ورقص وأزياء وتناول الأطعمة والأشربة وغيرها من أنماط الاستهلاك عن طريق الإعلانات المكررة والصور الجميلة المؤثرة التي تؤثر تأثيرًا واضحًا على المعتقدات والقيم. ومن هنا نقول بأن ظاهرة العنف مرتبطة بالعولمة، فهي فعلا عولمة للعنف، فالتقدم التكنولوجي الذي صاحب تصدير أنواع الأجهزة ووسائل الاتصال، والعديد من الآلات إلى بعض المجتمعات، كذلك صاحب هذا التقدم أنماط ثقافية وسلوكيات وقيم واتجاهات لا تتماشى والمحيط الاجتماعي وقد تكون بعض هذه الأنماط الثقافية غريبة تماما على أفراد المجتمع فيحدث التصادم، ويقع خلل في القيم فتكون تلك الهزات التي تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية كالعنف.

خامساً: العلاقة بين العولمة وتدفق الهجرات:

تُعد الهجرة ظاهرة اجتماعية تنعكس على المجتمع برمته، وعلى جميع مؤسساته الإدارية والقانونية والسياسية والإقتصادية والإعلامية والفكرية. لذلك نجد أن العلوم جميعها تقريباً، تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والبحث، كعلم السكان وعلم الجغرافية وعلم التاريخ والإقتصاد والقانون وعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس. وكل علم من هذه العلوم تناولها انطلاقاً من زاوية معينة.

في زمن العولمة وتفكك الحدود الجغرافية أصبحت الهجرة جزءاً أصيلاً في تركيبة واقعنا المعاصر، فعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قديمة جداً. غير أنها تسارعت تسارعاً متزايداً في العقود الأخيرة، لتصبح بذلك جزءاً لا يتجزء من عملية التكامل العالمي. حتى أن بعض علماء الإجتماع أطلقوا على أيامنا هذه "عصر الهجرة" (غدنز،2005: 331). وتؤدي حركات الهجرة إلى التنوع الأثني والتعدد الثقافي في معظم المجتمعات، ويمكننا القول إن عملية المثاقفة الناتجة عن التواصل الثقافي أصبحت، سواء على صعيد الفرد أو الجماعة، واقعاً لا يمكن إنكاره ولا يمكن لإحدٍ العيش بمعزلٍ عنه.

وكما يقول (بوديار) لقد تحول الناس عبر الحيز الإفتراضي اللامتناهي إلى مجموعة من النصوص والصور والوثائق والأصوات والرسائل الوافدة، ولقد أحدثت وسائل التواصل الإجتماعي تحولات جذرية في ملامح حياتنا اليومية التي تهاوت فيها الحدود بين ما هو محلي وما هو عالمي (حجازي، 2013: 214).

تذهب التقديرات عموماً إلى تزايد عدد المهاجرين الدوليين على مدى العقود الأربعة والنصف الماضية. وتشير إلى أن مجموع الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير بلد مولدهم بلغ نحو (244) مليون شخص في عام (2015)، مما يمثل زيادة بنحو (100) مليون شخص مقارنة بعام (1990) حيث كان عددهم آنذاك (153) مليون شخص، وبأكثر من ثلاثة أمثال العدد المقدر في عام (1970)(84 مليون شخص. وعلى الرغم من زيادة نسبة المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي خلال هذه الفترة، من الواضح أن الغالبية العظمى من الناس لا يزالون يعيشون في البلد الذي ولدوا فيه. وكان معظم المهاجرين الدوليين في عام (2015) حوالي (27%) في سن العمل(تتراوح أعمارهم بين 20 سنة و64 سنة)، وسجل انخفاض طفيف في نسبة المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن (20) سنة بين عامي (2000و2015)(من 17% إلى 15%)، وظلت نسبة المهاجرين الدوليين البالغين من العمر (65) سنة أو أكثر ثابتة منذ عام (2000) حوالي (12%) (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، 2018: 16).

أظهرت الأبحاث على مدى عدة عقود، أن الهجرة الدولية يمكن أن تولد فوائد كبيرة لجميع الأطراف المعنية. مع ذلك، في جميع أنحاء العالم، يربط عدد من القادة السياسيين، الذين يعكسون درجات متفاوتة من المشاعر الشعبية، بين المهاجرين والهجرة من جهة وبين التهديد المتصاعد للتطرف العنيف وللإرهاب من جهة أخرى. أن احتمال وقوع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ضحايا للتطرف العنيف أكبر من احتمال أن يصبحوا مرتكبيه؛ ومع ذلك، هناك اعتقاد في بعض الجماعات السياسية في أمريكا الشمالية وأوروبا

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

وخارجها، أن التدفقات الكبيرة من طالبي اللجوء والمهاجرين قد يتسلل إليها أعضاء من الجماعات ا لإرهابية.

أما مفهوم الهجرة الحديث في ظل العولمة فيتعلق بظهور ما يسمى بـ(الدول القومية، وقانون الجنسية، وقانون المواطنة). إن المواطنة في دولة قومية تمثل منح حق غير قابل للتحويل في الإقامة في هذه الدولة، لكن إقامة غير المواطنين تخضع للشروط التي يحمها قانون الهجرة. إن ظهور الدول القومية الحديثة قد جعل من الهجرة موضوعاً سياسياً، حيث صورت سكانها ''كمجموعات متجانسة'' واعتبرتها تشكيلاً لأمة ... تتميز بإثنية وعرق، وثقافة واحدة، يتشاركها جميع أفرادها، مما يعد خرقاً وانتهاكاً للحقائق الواقعية المتمثلة في: تعدد الأعراق وتعدد الأجناس وتعدد الثقافات. إن القيود القانونية والسياسية التي تُفرض على وجود الأجانب تعد موضوعاً سياسياً شائكاً، ويرجع هذا إلى تلك القيود القديمة، التي تعمل بها دول ... كان لمواطنيها وجود طويل الأمد ومؤثر جداً، في بلاد غير بلادهم(جريدة الوطن اللإلكترونية:13/يوليو 2020).

وفي هذا السياق، فإن الأنثروبولوجي التي بدت ذات كفاءة عالية في حياة الهجرة والترحال في المجتمعات التقليدية، لم تعتن بصفة كافية بالهجرات العالمية حتى حوالي الثمانينيات من القرن العشرين. منذئذ، تضاعفت الأعمال والدراسات بهدف رصد الآثار التي خلفتها هذه الحركات سواء بالنسبة لمجتمعات المنطلق أو في العوالم المحيطة بنا حيث أصبحت مسألة الهجرات مادة للنقاش والتحليل.

وبهذا الصدد، يميز الأنثروبولوجي الأمريكي(**ميشال كيرني**) Michael Kearney **بين ثلاث نظريات كبرى وجهت أعمال الأنثروبولوجيين حول الهجرات: الأولى: المنعوتة بالحداثة أو التكيف**، مستوحاة من أبحاث (روبرت ريدفيلد) [11] الذي إهتم بتدفق الفلاحين نحو المدن في ما بعد– الحرب، بين كيف تمثل المهاجرون **قيم الحداثة**: الفردانية، الرغبة في التربية، الميل للتجديد.... عند عودتهم إلى البلد، حملوا معهم هذه القيم فتوفرت بذلك الوسيلة لتنمية عقلانية لموطنهم الأصلي.

تؤكد النظرية الأنثروبولوجية الثانية على **مفهوم التبعية**: تعتبر أن نظرية الحداثة تتجاهل التاريخ، تتوقف عند مقاربة اقتصادية مصغرة تمنح الأفضلية للفرد. يجب أن تُدرس الهجرة كآلية لاستغلال العالم الثالث في إطار تقسيم العمل الدولي، وفق نظرية التبعية المذكورة من قبل (والرستاين) [12].

أما فائدة النظرية الثالثة المُقترحة، التي تنطلق من مبدأ أن المهاجرين، إذا وجدوا أنفسهم محكومين بعلاقات إنتاج رأسمالي موضوع تحت شعار سلب فائض العمل، خاضعة بالذات للمجموعة البشرية التي ينتمون لها، أي لنسق من العلاقات حيث العائلة، أشكال التبادل التقليدية مستمرة في الوجود. فالبيان لا يتم في إتجاه وحيد: والحال هذه فإن، كل في نوعه، نظريات الحداثة والتبعية تطلب هذه وتلك محوا للأنساق العلائقية، المقاربة "المصغرة" التي تُصر على تحليل الظروف المحلية في طرفي السلسلة، توضح بأنه، في حالات معينة طبعاً، تأتي الهجرة لدعم هذه الأخيرة (أبيليس، 2017: 211-212 وما بعدها).

في فترة التسعينيات من القرن العشرين، شهد العالم نمواً ظاهراً في الإتصالات العابرة للقوميات من كل نوع، من الهجرة إلى السياحة، ومن أسواق الأسهم العالمية إلى الإنترنت. وقد أدى هذا التصاعد القوي للحراك الإجتماعي عبر مسافات جغرافية شاسعة، بالعديد من علماء الانثروبولوجيا إلى التساؤل عن الصلة التي غالباً ما تؤخذ كمسلمات بين جماعات الناس والمواقع المحلية المحددة جغرافياً التي "يعودون إليها"(إيركسون ونيلسون،2013: 240). صار مفهوم الحيز الجغرافي أو الفضاء بصورة مفاجئة بحاجة إلى إعادة تفكير، فيما يدرس الأنثروبولوجيون على نحوٍ متزايد الجماعات المنتشرة عولمياً، مثل اللاجئين والمهاجرين، أو في مصنع متعدد القوميات أو مجتمعات الإنترنت.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة النظرية تقديم لمحة شاملة عن العولمة والعنف في ضوء النظرية السوسيولوجية والأنثروبولوجية، والعلاقة بينهما. وكيف تساهم العولمة في ظهور وترسيخ أشكال جديدة للعنف في المجتمعات المعاصرة. وعلاقة العولمة

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

بالهجرة، إذ تحمل الهجرة دوماً في طياتها خطر الضياع، فالفروق بين ثقافة البلد الأم وثقافة المجتمع المضيف تترك أثراً بالغاً في مشاعر الانتماء، ليس فقط إلى البلد المضيف وإنما أيضا إلى البلد الأم.

وفي ضوء هذا البحث النظري يمكن التوصل إلى التوصيات والمقترحات الآتية:

– العولمة في الواقع مفهوم إيديولوجي وليس مفهوم علمي، فهي وإن كانت ظاهرة موضوعية تطورت عبر سيرورة تاريخية محددة، وساهمت في ظهورها مجموعة من العوامل، فهي في الجانب الأكبر من جوانبها جاءت نتيجة لسياسات وإرادات الحكومات التي فرضتها على دول العالم.

– إهتمت علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا منذ القدم بمفهوم العولمة.

– توصلت الدراسة إلى أن العولمة تشير إلى عملية إعادة تشكيل ملامح العالم، وضغط الزمان والمكان عبر عملية التداخل المعقدة والمتسارعة بين مختلف الثقافات واذابة الحدود والمواقع بين دول العالم.

– يختلف مفهوم العنف في دلالاته و معانيه وتمثلاته في ظل العولمة عن تلك التي كان يحملها

في فترات تاريخية سابقة.

– يمثل العنف إشكالية إجتماعية معقدة ومتجددة تتطور فى شكلها ومضمونها بشكل متسارع.

– أن التغيرات العالمية وتحديداً ما أفرزته العولمة من فروق طبقية حادة تعد السبب والدافع الرئيسى لكافة مظاهر العنف.

– ضرورة دراسة موضوع اندماج المهاجرين في مجتمعاتهم المضيفة، وعوائق هذا الاندماج ومن ثم نجاحهم في الصعد الاجتماعية والاقتصادية والدراسية والسياسية.

– الهجرة أنتجت أشكالاً جديدة من الثقافات المهجنة في عالم جديد.

الهوامش

(1) ريمون آرون (1905-1983) Raymond Aron ، فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، **من أهم مؤلفاته:** "ثمانية عشر درساً في المجتمع الصناعي"، "صراع الطبقات"، "الديمقراطيّة والتسلّط"..

(2) مارشال ماكلوهان (1911-1980)، عالم اجتماع كندي، أحدثت نظرياته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلاً كبيراً، فهو يرى أن أجهزة الاتصال الإلكترونية خاصة التلفاز. تسيطر على حياة الشعوب وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها، ووفقاً لرأي ماكلوهان فإن عصر الإلكترونيات قد حل محل عصر الطباعة،

(3) رونالد روبرتسون (1937-2000) (Ronald Robertson)، عالم إجتماع أمريكي. **ومن أهم كتبه المترجمة إلى العربية، كتاب:** العولمة: النظرية الإجتماعية والثقافة الكونية.

(4) جيدنز، أنتوني (Anthony Giddens)(1938-...)، عالم إجتماع بريطاني، أكثر علماء الاجتماع المعاصرين تأليفاً وتأثيراً ومعايشة لإشكالات الحداثة والعولمة والعنف والمواطنة. ألّف (أنتوني جدينز) أكثر من (40) كتاباً و(200) مقال علمي، وشارك في مؤتمرات وندوات عالمية تتعلق بقضايا الحداثة والفعل الاجتماعي والهوية، وهي مجتمعة تعكس توجهات الرجل ومقارباته.

(5) جيرار ليكلرك، (1943–...)، عالم أنثروبولوجي فرنسي، دكتوراه في الأنثروبولوجيا من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية عام (1969). ودرس الفلسفة في جامعة السوربون، ترتبط دراساته في مجال البحث حول الوظيفة الأيديولوجية للعلوم الإجتماعية، وبخاصة في الأنثروبولوجيا وعلم إجتماع الثقافة والإستشراق، **أبرز مؤلفاته:** الأنثروبولوجيا والإستعمار (1972)، سوسيولوجيا المثقفين(2008) باللغة العربية، العولمة الثقافية– الحضارات على المحك (2004) باللغة العربية وغيرها.

(6) ولف هانرز (1942- ...) Ulf Hannerz، عالم الأنثروبولوجيا السويدي، وهو عضو في الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم. والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم والأكاديمية النمساوية للعلوم. **الإهتمامات البحثية لـ(هانرز) تتركز** على المجتمعات الحضرية والثقافات ووسائل الإعلام المحلية، والعمليات الثقافية العابرة للحدود، والعولمة. من أهم كتبه: الكوزموبوليتانيون والسكان المحليين في الثقافة العالمية (1990).

(7) رينالدو روزالدو (1941-...) Renato Rosaldo، هو عالم الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية. وهو مؤلف كتاب: دراسة في المجتمع والتاريخ (1980)، والثقافة والحقيقة: إعادة صنع التحليل الاجتماعي (1989). عمل روزالدو رئيساً لجمعية الإثنولوجيات الأمريكية ومدير مركز ستانفورد لأبحاث شيكانو ورئيساً لقسم الأنثروبولوجيا في ستانفورد. وقد غادر ستانفورد، وهو يدرس الآن في جامعة نيويورك، حيث شغل منصب المدير الافتتاحي للدراسات الاتينية.

(8) كارل فون كلاوزفيتز (1780-1831) Clausewitz، جنرال ومؤرخ حربي ألماني.

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

(9)حنة آرندت (1906- 1975) Hanna Arendt، فيلسوفة ألمانية، من أهم أعمالها: "أصل التوتاليتارية"، و"أزمات الجمهورية"، و"رجال الدين في عصور مظلمة"، و"بين الماضي والمستقبل"، "ثمانية تمارين في الفكر السياسي"، و"في العنف".

(10)جان بودريار (١٩٢٩–٢٠٠٧) Jean Baudrillard، منظر ثقافي وفيلسوف فرنسي، ومحلل سياسي، وعالم اجتماع، ومصوّر فوتوغرافي. تُصنف أعمال بودريار بشكل أساس ضمن مدرسة ما بعد الحداثة وما بعد البِنيوية. **أهم أعماله:** نظام الأشياء(1986)، مجتمع الاستهلاك: الأساطير والبنى (1970)، مرآة الإنتاج (1973).

(11)روبرت ريدفيلد (1897- 1958) Robert Redfield، عالم أمريكي في مجال الانثروبولوجيا، تخصص في الدراسة الاثنولوجية والاجتماعية لأمريكا الوسطى، واشتهر كذلك بدراساته عن المجتمعات الصغيرة.

(12)إيمانويل والرستاين(1930-2019) Wallerstein Immanuel، عالم إجتماع أمريكي، لقد ذاع صيت هذا العالم من خلال مؤلفاته المتعددة مثل (النظام العالمي الحديث) The Modern World System، و(ضرورة صياغة جديدة للعلوم الاجتماعية) Unthinking Social Sciences ، (ونهاية العالم كما نعرفه) The End of the World as We Know It، كما أنه عمل مديراً لمركز فرنان برودال(1902–1985) لدراسة الاقتصاد والأنساق التاريخية والحضارات البشرية في جامعة ولاية نيويورك بمدينة بنجهمتون، حيث نال لقب أستاذ شرف متميز في علم الاجتماع. **راجع للمزيد:**
إيمانويل والرستاين، علم الإجتماع الغربي مُساءلة ومحاكمة– كبير علماء الإجتماع يراجع فكر الرواد(2011)، ترجمة محمود الذوادي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المقدمة، ص9.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أبيليس، مارك (2017)، انثروبولوجيا العولمة، ترجمة: عبدالحميد بورايو، ط1، دار نينوى للدراسات والنشر، دمشق.

ارندت، حنا (1992)، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت.

إيركسون، توماس هايلاند، ونيلسون، فين سيفرت (2013)، تاريخ النظرية الأنثروبولوجية، ترجمة: لاهاي عبدالحسين، ط1، منشورات ضفاف، بيروت، ومنشورات الإختلاف، الجزائر.

بدوي، أحمد زكي (1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

برايك، سام (2015)، القومية في عالم العولمة، ترجمة: بدوي عبدالفتاح، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

بورديو، بيار (2009)، الهيمنة الدكورية ترجمة: سلمان قعفراني، ط1، المنظمة العربية للترجمة, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

البنك الدولي، مساعدة النساء في إقليم كردستان العراق على إيجاد فرص عمل، موقع من نحن، بتاريخ 2020/6/28.

بيرجنماير، بيت، ما العولمة؟ غايتها(2007)، دراسة في كتاب (لورينا بارينى، بعنوان دول وعولمة – إستراتيجيات وأدوار)، ترجمة: نانيس حسن عبدالوهاب، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

الجابري، مُحَمَّد عابد (1997)، قضايا الفكر المعاصر: العولمة– صراع الحضارات – العودة الى الأخلاق–التسامح–الديمقراطية ونظام القيم –الفلسفة –والمدنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جريدة الوطن اللإلكترونية، الهجرة في زمن العولمة: أزمات..اتجاهات وبدائل، الإثنين 13/ يوليو 2020، صوت عمان في العالم.

جيمسون وميوشي، فريديريك وماساو (2004)، ثقافات العولمة، ترجمة ليلى الجبالي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

حجازي، أحمد مجدي (2005)، العولمة بين التفكيك و إعادة التركيب، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية–السعودية، القاهرة.

حجازي، مصطفى (2013)، الإنسان المهدور– دراسة تحليلية نفسية، 28ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب.

حسين، نجم قاسم (2016)، دراسة عن الفقر والبطالة في العراق ... متلازمة الازمات، المؤتمر العلمي الاول للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، ايلول ٢٠١٦ ، بعنوان" العلم في خدمة المجتمع.

الحيدري، إبراهيم (2015)، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت.

حيدوش، أحمد، العولمة والمقارنة الثقافية، على الموقع:

https://www.aljabriabed.net/n97_03hidouch.htm

الخضيري، محسن احمد (2001)، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

دبوس، رجب (1996)، القاموس السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

روبرتسون، رونالد (1996)، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: احمد محمود ونورا امين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

الزيباري، طاهر حسو (2016)، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، الفصل الحادي عشر (نظرية علم الإجتماع والعولمة)، ط1، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان.

سكلير، ليسلي (2004)، العولمة الطوفان أم الإنقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والإقتصادية، تحرير: فرانك جي لتسنر وجون بولي، ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الله ،عبد الخالق (1999)، العولمة- جذورها، وفروعها، وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد (28)، الكويت.

عبدالرحمن، هيمن (2018)، كردستان العراق ثنائي الفقر والبطالة ينهش سكان الإقليم، موقع العين الإخبارية، الأحد 2018/3/11.

عبدالقادر، فرج (1993)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت.

عبد الهادى، هشام محمد فخر الدين، ثقافة العنف فى ظل العولمة ... دراسة تطبيقية، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الخامس، أغسطس/ آب 2018.

غباش، منوبي (2015)، العنف والسياسة، في ملف العنف: قضايا وإشكاليات، مصدر سابق.

غباش، منوبي، المقدس والعنف، مجلة يتفكرون، العدد (5).

غدنز، انتوني (2005)، علم الإجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الفطيسي، محمد بن سعيد (2015)، الدولة المطمئنة في الألفية الثالثة، ط1، مكتبة الضامري، سلطنة عمان.

للإطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى قراءة التقرير المعنون" الفقر والرخاء المشترك: حل معضلة الفقر"، عام 2018.

مارتين، هانس بيتر، شومان، هارالد (1998)، فخ العولمة الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (238)، الكويت.

مبروك، سلمى بالحاج، أصول العنف: مقاربة من أجل فهم ظاهرة العنف وميكانيزماتها، في ملف العنف: قضايا وإشكالات، مؤمنون بلا حدود، سلسلة الفلسفة والعلوم الإنسانية، 29 مارس 2018.

وكالة الأمم المتحدة للهجرة (2018)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، المكتب الأقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة.

هيرست، بول وغراهام طومبسون. ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: فاتح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد (273)، الكويت، أيلول 2001.

ووبن (1996) الصينيون المعاصرون. ج1، ترجمة: عبد العزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفة. العدد (210)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

يسين، السيد (1998)، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي, العدد (288)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية:

Barker, Chris(1999), Television, Globalization and Cultural Identities, open university press, Backing ham.

Hannerz, Ulf (1989), Culture Between center and periphery: Toward a Macro-anthropology, Ethnos. Vol 54.

Giddens, Anthony, (1990), Runaway World: How Globalization is Reshaping Our Lives, London, profile Books.

M,F,Guillen(2001), Is Globalization Civilzing, destructive or Feeble? Critique of five keg debates in the Social Literature. Annual Review of social, Vol, 27.

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd

GLOBALIZATION AND VIOLENCE ASOCIO-ANTHROPOLOGICAL STUDY IN THE LIGHT OF GLOBALIZATION

MOHAMMAD **S**AEED H. **A**HMED and **T**AHIR **H**ASO **Z**EBARI
Dept. of Sociology, College Of Humanities, University Of Duhok, Kurdistan Region-Iraq
Dept. of Sociology, College Of Arts, University Of Salahaddin, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

This study summarizes the relationship between globalization and violence from the perspective of sociological and anthropological thinker's. The globalization is considered a global and local sociological phenomenon, its positive and negative effects were not late to appear quickly, and pose serious challenges stands in front of the human community.

The study focused in discovering the nature of globalization and its relationship with the new (developed) forms of violence and how can it is Re-Transferring to the countries of the world in general and to the countries of the south (developing countries) more specifically, in a way that is consistent in its activities, goals, values, and practicesconstructed complex situation and crisis consequently led to the emergence of conflicts and violence in all domains and levels in the society.

The globalization has contributed to the emergence of the most prominent social problems and it has further produced new forms of economic, political and cultural violence. This has made contemporary anthropologists and sociologists scholars to study these types of violence in socio-anthropologists perspectives.

KEYWORDS: Globalization, Violence

muhammad.saeed@uod.ac; Tahir.zebari@su.edu.krd